لي، أورميت (إستونيا)

[الأصل: الإنجليزية]

بيان المؤهلات

منذ عام ٢٠١٥، تشرفتُ بالعمل كأحد أعضاء لجنة الميزانية والمالية التابعة للمحكمة الجنائية الدولية. وخلال فترة عضويتي هذه، انتُخبتُ مقرراً لعدة دورات (٢٠١٨، ٢٠٢٠-٢٠٢٢) ونائباً للرئيس (٢٠١٩)، والمساهمة بفعالية في مداولات اللجنة وصياغة تقاريرها. ركزتُ في عملي تحديداً على التيقن من تحقيق الإدارة المالية السليمة، وتعزيز الشفافية، وتعزيز عمليات تخطيط وتنفيذ ميزانية المحكمة. وفي السنوات الأخيرة، ركزتُ على ميزانيات تكنولوجيا المعلومات وإدارة المعلومات في المحكمة، بما في ذلك مخطط أمن تكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات ، ودعم الاستثمار المتوازن والمستدام مع الحفاظ على الوظائف القضائية الأساسية.

أشغل حالياً منصب المدير العام لهيئة الإحصاء في إستونيا، حيث أقود مؤسسة قومية تتكون من 300 موظف، مسؤولة عن الإحصاءات الرسمية، وحوكمة البيانات، والابتكار الرقمي في القطاع العام. كما أنني عضو في مكتب لجنة الإحصاء والسياسة الإحصائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومؤتمر الإحصائيين الأوروبيين التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة. شغلتُ سابقاً مناصب قيادية في المكتب القومي للتدقيق في إستونيا، بما في ذلك منصب مدير، حيث أشرفتُ على عمليات تدقيق الأداء المتعلقة بكفاءة القطاع العام، والمساءلة المالية، وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما شغلتُ أيضاً عضوية اللجنة المالية التابعة لمحكمة التحكيم الدائمة (2017-2020). وقد أكسبتني هذه الأدوار خبرة واسعة في الرقابة المالية الدولية، والتدقيق، والحوكمة، والإدارة الاستراتيجية.

لقد حصلتُ على ماجستير تنفيذي في الإدارة العامة من كلية هيرتي للحوكمة (برلين)، وشهادة في الإدارة العامة من جامعة تارتو، بالإضافة إلى خبرتي الدراسية الدولية في الدنمارك وفنلندا وألمانيا. أجيد اللغتين الإنجليزية والإستونية بطلاقة، مع إلمام عملي بالروسية ومعرفة أساسية في اللغة الفرنسية.

بفضل خبرتي التي اكتسبتها على مدار ما يقرب من عقد من العمل في لجنة الميزانية والمالية سوية مع خبرتي المهنية الواسعة في الرقابة المالية والتدقيق والحوكمة القائمة على البيانات، فإنني أجلب التزاماً راسخاً بمبادئ المساءلة والشفافية والكفاءة في إدارة المؤسسات الدولية. وفي حال إعادة انتخابي، سأواصل المساهمة بفعالية في عمل اللجنة، بما يضمن استخدام موارد المحكمة بفعالية دعماً لولايتها، وبما يتماشى مع الثقة التي أولتها إياها الدول الأطراف.